المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

سلسلة البحث الراجع

سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة

الميليشيات المسلّحة في أميركا

النشأة والإشكال القانوني، والتقديرات الأمنية

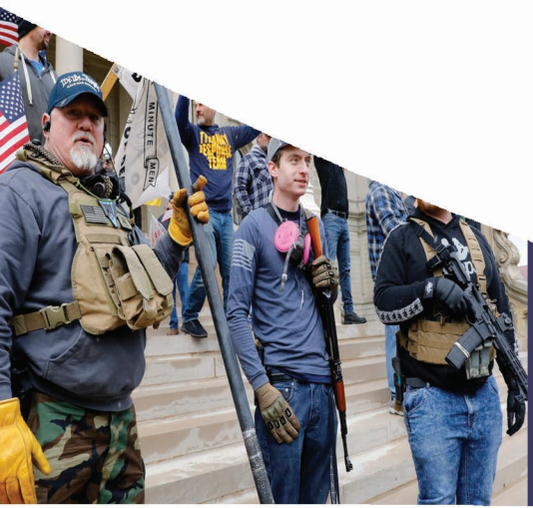

العدد السادس والأربعون

تشرين الثاني 2020

الميليشيات المسلّحة في أميركا

النشأة والإشكال القانوني، والتقديرات الأمنية

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

سلسلة البحث الراجع: سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة، دون التدخل فيها بالتحليل أو بالمناقشة.

العنوان: الميليشيات المسلّحة في أميركا النشأة والإشكال القانوني، والتقديرات الأمنية
إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية
الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020 م الموافق ربيع الأول 1442 هـ
رقم العدد: السادس والأربعون

حقوق الطبع محفوظ للمركز
جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول
هاتف: 01/836610
فاكس: 01/836611
خليوي: 03/833438
Postal Code: 10172010
P.o.Box:24/47
Beirut- Lebanon
E.mail: dirasat@dirasat.net
http//www.dirasat.net

ثبت المحتويات

المقدّمة.....5

أولًا: الميليشيات في الولايات المتحدة: النشأة والخلفيات.....6

ثانيًا: الإشكاليات القانونية حول ظاهرات الميليشيات.....8

ثالثًا: أبرز العمليات التي تنسب إلى الميليشيات الأميركية منذ عام 1990-2019.....14

رابعًا: العدد والإيديولوجيا ومناطق الانتشار.....16

خامسًا: أبرز الميليشيات النشطة.....20

سادسًا: التقديرات الأمنية والسياسية لدور الميليشيات في الانتخابات الرئاسية.....27

خاتمة:.....33

المقدّمة*

تظهر الميليشيات المسلّحة في الولايات المتحدة الأميركية على أنها حالة طبيعية في المجتمع الأميركي، وهذا الأمر يعود بشكلٍ أساسي إلى كونها جزءًا رئيسيًا من تأسيس البلاد، في قرونٍ ماضية، لا بل إنّ ما يعرف بـ "الآباء المؤسسين" الذين وضعوا الدستور كانوا بحدِّ ذاتهم جنرالات في الميليشيات التي تأسست بغرضِ حماية "المستوطنات" الأولى التي بناها المستعمرون الأوروبيون في السواحل الشرقية لأميركا الحالية. تكمن أهمية البحث في نشأة تلك المليشيات والمسار الذي اتّبعته في الدستور والقوانين الأميركية في أنها ليست صورة عن ماضي البلاد وما تضمّنه من أحداثٍ مهمة في تفاصيلها لنشأة الولايات المتحدة، بل ولمستقبلها أيضًا، وذلك استنادًا إلى الدور الذي باتت تلعبه تلك الميليشيات في المجتمع الأميركي وفي توجيه السياسات العامة للأحزاب الرئيسية، على صعيد الخلفيات الأيديولوجية والعِرقية، والتي تعبّر بدورها عن حالة من التباعد الاجتماعي بين المكوّنات المختلفة للبلاد.

ستوثّق هذه الورقة مسار نشأة تلك الميليشيات منذ بداياته أي في فترة ما قبل "حرب الاستقلال" وما بعدها، والدوافع الكامنة وراء ظهورها. كما سنتطرق ضمن منهج توثيقي وصفي إلى وضعها القانوني في الدستور الأميركي والتعديلات التي طرأت وعلاقتها بالسلطة الفيدرالية وسلطة الولايات كميليشيا مقَوننة تتبع الكونغرس الأميركي، وميليشيا خارج دائرة سيطرة الأخير، لكنها نشأت متسلّحةً بمواد في الدستور الأميركي لها علاقة بحق الفرد في امتلاك السلاح. وعلى ضوء استعراض أبرز الميليشيات الحالية في المجتمع الأميركي ونقاط انتشارها وأيديولوجيتها المتبعة، سنخرج باستنتاجات عن مستقبل تلك الميليشيات وتأثيرها على الحياة السياسية الأميركية لا سيما خلال وبعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة، بكونها حالة اجتماعية متجذّرة تعبّر عن سلوك مضطرب لجماعات في داخل الولايات المتحدة.

* إعداد: عباس الزين

أولًا: الميليشيات في الولايات المتحدة: النشأة والخلفيات

تعود فكرة امتلاك السلاح للأفراد والمجموعات بشكلٍ عام في الولايات المتحدة الأميركية إلى ما قبل توحيدها وتأسيسها، إذ عمد المستوطنون القادمون من القارة الأوروبية إلى تشكيل مجموعات مسلحة لمواجهة السكان الأصليين. وانطلاقًا من ذلك بدأ يتشكل ما عُرف لاحقًا بـ"الميليشيات المسلّحة"، حيث اعتبر المستعمرون الأميركيون الأوائل الميليشيا "مؤسسة اجتماعية مهمة وضرورية لتوفير الدفاع والسلامة العامة"[1]. تواجدت الميليشيات في الولايات المتحدة مع بداية تأسيس المستوطنات البريطانية في القرن السابع عشر. ولعلّ أول مليشيا تأسست هي التي كانت في مقاطعة بليموث-ماساتشوستس التي تعرف بـ "مسقط رأس أميركا"، حيث كان يطلب من جميع الرجال في سن الـ16 أن يصبحوا جزءًا من مليشيا منظمة استخدمتها بريطانيا لمحاربة السكان الأصليين أو مواجهة أي "غزوات" من قوى أجنبية، فرنسية أو إسبانية[2]. وبدأت تظهر الميليشيات المسلّحة بشكل أكثر تنظيمًا خلال ما عُرف بـ "الحرب الفرنسية والهندية" (1754–1763) التي دارت في أميركا الشمالية بين بريطانيا وفرنسا، ضمن "حرب السنوات السبع" التي شملت العالم أجمع. في تلك الحرب لمع نجم "جورج واشنطن"، أول رئيس للولايات المتحدة الأميركية فيما بعد، الذي كان قياديًا في ميليشيا "فيرجينيا" التابعة لبريطانيا والتي تأسست عام 1607 كجزء من نظام الميليشيات الإنكليزية. وكانت خدمة الميليشيا في فرجينيا إلزامية لجميع الذكور "الأحرار"، حيث كان الهدف الرئيسي لـ"ميليشيا التاج البريطاني" هو صدّ الغزوات والتمرّدات وإنفاذ قوانين المستعمرة[3]، حالها كحال معظم الميليشيات التي تشكّلت في مستعمرات أخرى. في مرحلة لاحقة، ومع اندلاع "الثورة الأميركية" (1765 -1783) كان للميليشيات دور بارز فيها أيضًا ضد بريطانيا التي كانت داعمة لتأسيسها في مرحلة سابقة ولا سيّما دورها في طرد البريطانيين من بوسطن عام 1776. وفي هذا الخصوص يشير الكاتب ديفيد هارساني، في كتابه "الحرية الأولى"، إلى أنه "حين اندلع القتال مع البريطانيين ووقعت مذبحة بوسطن

---

[1] Garry, Wills, *A Necessary Evil- A History of American Distrust of Government*, 1999, Literary Research, Inc. p: 27.

[2] Neil A, Hamilton, *MILITIAS IN AMERICA- A Reference Handbook*, 1996, p:3.

[3] Virginia Militia.
https://www.georgewashington.org/virginia-militia.jsp.

الشهيرة عام 1770 شاعت عبارة أن الدفاع عن النفس هو البند الأساسي في قانون الطبيعة"[4].

عام 1774 أمر "كونغرس" مقاطعة ماساتشوستس بإعادة تنظيم المليشيات وتشكيل وحدات من مقاتلي الميليشيات الذين تم تدريبهم لمواجهة بريطانيا، وتوسّع ذلك ليطال المستعمرات الباقية (كان عددها 13 وهي نواة الولايات المتحدة الأميركية). وفي نفس العام، دعا "الكونغرس القاريّ الأول" (مندوبو 12 مستعمرة من أصل 13) المستعمرات إلى إعادة تنظيم المليشيات لجعلها "تستجيب للنضال ضد بريطانيا"[5]، حيث رفض "الكونغرس القاريّ الأول"، فكرة إنشاء "قوة ميليشيا وطنية"، مكتفيًا بدعوة المستعمرات إلى تنظيم المليشيات المحلية، ليصار فيما بعد إلى تشكيل "الجيش القاريّ" المنبثق عن مؤتمر "الكونغرس القاريّ الثاني" (1775-1781). لكن في عام 1777 اعتمد "الكونغرس القاريّ الثاني" مواد "الكونفدرالية" (أول دستور للولايات المتحدة) التي تضمّنت حكمًا بإنشاء ميليشيا كونفدرالية يتطلّب الموافقة من 9 ولايات من أصل 13 ولاية. وتنص المادة السادسة من مواد الاتحاد على ما يلي: "يجب أن تحتفظ كل ولاية دائمًا بميليشيا منظّمة بشكل جيد ومنضبطة، ومسلّحة بما فيه الكفاية ومجهَّزة، ويجب أن تكون جاهزة دائمًا للاستخدام"[6].

مع اشتعال "الثورة الأميركية" وتوسّعها، لعبت الميليشيات المشكَّلة من الولايات "الثائرة" دورًا حاسمًا ضد بريطانيا إلى جانب "الجيش القاريّ" في القتال ضد البريطانيين، ما يعني أن قرار تنظيم وتهيئة المليشيات المسلّحة في أميركا الذي اتخذ عام 1774 (الكونغرس القاري الأول)، سبق قرار تشكيل "الجيش القاريّ" للمستعمرات الـ13 (الكونغرس القاريّ الثاني) والذي يُعتبر نواة الجيش الأميركي في مرحلة ما بعد الاستقلال. اللافت أن المليشيات انضمت إلى "الجيش القاريّ" بقيادة جورج واشنطن، لكنها تمتَّعت باستقلالية، وكانت كل مليشيا تابعة بشكل خاص للمستعمرة (الولاية) في القرار، تعمل في إطار

---

[4] RICH LOWRY, *Yes, Gun Ownership Is a God-Given Right*, politico, September 4, 2019. https://www.politico.com/magazine/story/2019/09/04/yes-gun-ownership-is-a-god-given-right-228034

[5] Hamilton, op.cit., p:4.

[6] Marvin, Jacobson, *From the left: Second Amendment referred to militia*, daily commercial, July 21, 2019. https://www.dailycommercial.com/news/20190721/from-left-second-amendment-referred-to-militia

المبادئ التوجيهية التي وضعها سكان المدينة وحكومة الولاية[7]، فيما كان لـ"الجيش القاريّ "قيادة مشتركة من المستعمرات الـ13، ويعمل ضمن توجيهات وسياسة "الكونغرس القاريّ الثاني" بما يمثل، بوصفه حكومة مؤقتة للولايات المتحدة آنذاك.

بعد انتهاء حرب "الاستقلال" الأميركية والمصادقة على الدستور الأميركي في عام 1788 تمت المصادقة في عام 1791 على ما عُرف بـ "وثيقة الحقوق" (صدّقت عليها ثلاثة أرباع الولايات)، التي تتألف من 10 بنود، حيث جاءت على شكل تعديلات على "الدستور الأميركي"، حيث احتج المعارضون لـ "الآباء المؤسسين" بأن الدستور فشل في حماية المبادئ الأساسية للحقوق والحريات. وقُدّمت "وثيقة الحقوق" لتهدئة مخاوف "رافضي الفيدرالية" الذين عارضوا المصادقات الدستورية سابقًا، لأنها تحدّ من نفوذ الحكومة في القضاء وفي إجراءات أخرى، وتُبقي على شيء من النفوذ للولايات وللعامة. وفي التعديل الثاني الذي تضمّنته "وثيقة الحقوق" يُذكر حرفيًا أن "وجود مليشيات منظَّمة جيدًا هو ضروري لأمن الدولة الحرّة، أن حق الناس في الاحتفاظ بالأسلحة وحملها لن يمسّ"[8].

ثانيًا: الإشكاليات القانونية حول ظاهرات الميليشيات

في عام 1792 وضع "الكونغرس الأميركي الثاني" قانونين ينصّان على تنظيم الميليشيات وتمكين رئيس الولايات المتحدة من تولّي قيادة مليشيات الدولة في أوقات الغزو أو التمرّد الوشيك. صدر قانون الميليشيات الأول في 2 أيار/مايو 1792، ومنح الرئيس سلطة استدعاء مليشيات من عدة ولايات، "كلّما تعرّضت الولايات المتحدة للغزو، أو كانت في خطر وشيك بالغزو من أي دولة أجنبية أو قبيلة هندية". كما أذن القانون للرئيس باستدعاء الميليشيات للخدمة الفيدرالية "عندما يتم معارضة قوانين الولايات المتحدة أو إعاقة تنفيذها، في أي ولاية، من خلال مجموعات قوية جدًا بحيث لا يمكن قمعها بالمسار العادي للإجراءات القضائية، أو من قِبل السلطات المخوّلة"[9].

---

[7] المصدر السابق.

[8] Bill of Rights of the United States of America (1791).
https://billofrightsinstitute.org/founding-documents/bill-of-rights/

[9] "Militia Act of 1792", May 8, 1792.
https://www.mountvernon.org/education/primary-sources-2/article/militia-act-of-1792/

وفي 8 أيار/مايو 1792، صدر قانون الميليشيا الثاني لعام 1792، ونصّ على تنظيم مليشيات الدولة وتجنيد كل "مواطن أبيض سليم البدن" يتراوح عمره بين 18 و45 عامًا. وتم تقسيم الميليشيات إلى "فرق، وألوية، وأفواج، وكتائب، وشركات" حسب توجيهات المجالس التشريعية للولايات. وأجاز القانون إجراءات المحاكمة العسكرية "ضد أفراد الميليشيات الذين عصوا الأوامر"[10].

وكان جورج واشنطن أول رئيس أميركي يستدعي الميليشيا في عام 1794 (قبل انتهاء قانون 1792) لإخماد "تمرّد الويسكي" في غرب بنسلفانيا[11]، وفيما بعد أقرّ الكونغرس قانون الميليشيات لعام 1795، الذي عكس إلى حد كبير أحكام قانون 1792 المنتهي الصلاحية، لكنه جعل سلطة الرئيس لاستدعاء الميليشيات دائمة ومباشرة، إذ وفقًا لقانون عام 1792 كان على الرئيس أن يحصل من قاضي مقاطعة فيدرالية أو من قاضٍ مشارك في المحكمة العليا الأميركية على شهادة (وثيقة) تفيد بأن قوانين الولايات المتحدة يتم عرقلتها من قبل "مجموعات أقوى من أن يقمعها المسار العادي للإجراءات القضائية". لكن كان للرئيس وبموجب القانون الجديد (1795) سلطة تقرير مدى خطورة أو شدة العرقلة[12].

أما قانون الميليشيات لعام 1808 فهو رسميًا "قانون ينصّ على تسليح وتجهيز كامل جسد ميليشيا الولايات المتحدة"، وسُنّ في 23 نيسان/أبريل 1808، من قِبل الكونغرس الأميركي العاشر الذي قدّم اعتمادًا سنويًا قدره 200,000 دولار، لتوفير التمويل للأسلحة والمعدّات إما عن طريق الشراء أو التصنيع لميليشيات الدولة المختلفة[13]، "على أن يتم توزيعها على الميليشيات الموجودة في الولاية أو الإقليم بموجب القواعد واللوائح التي ينص عليها القانون الذي يحدده المجلس التشريعي لكل ولاية وإقليم".

---

[10] المصدر السابق.

[11] "Bill of Rights Institute, Washington and the Whiskey Rebellion", accessed on November 1, 2020. https://billofrightsinstitute.org/educate/educator-resources/lessons-plans/presidents-constitution/whiskey-rebellion/

[12] F.E. Guerra-Pujol, "Repeal and Replace: The Militia Act of 1795", June 15, 2018. https://priorprobability.com/2018/09/20/repeal-and-replace-the-militia-act-of-1795/

[13] Tenth Congress, Session I, CHAP. LV, "An Act making provision for arming and equipping the whole body of the Militia of the United States", April 23, 1808. https://govtrackus.s3.amazonaws.com/legislink/pdf/stat/2/STATUTE-2-Pg490.pdf

وقانون الميليشيات لعام 1862 الذي تم سنّه في 17 تموز/يوليو 1862، صدر عن الكونغرس الأميركي السابع والثلاثين، أثناء الحرب الأهلية الأميركية، والذي سمح لأول مرة للأميركيين من أصل أفريقي بالخدمة في الميليشيات كجنود وعمّال حرب. (في السابق، منذ قانون الميليشيا لعام 1792، كان يُسمح للمواطنين الذكور البيض فقط بالمشاركة في الميليشيات[14]. ومع ذلك أقرّ القانون التمييز في الأجور ومجالات أخرى. حيث نصت مواده على أن معظم الجنود السود سيحصلون على 10 دولارات شهريًا، مع تخفيض 3 دولارات للملابس، وهو ما يقرب من نصف ما يُعطى للجنود البيض الذين حصلوا على 13 دولارًا[15].

في عام 1903 سنّ الكونغرس الأميركي قانونًا للميليشيات عرف باسم قانون الكفاءة في الميليشيات لعام 1903 أو "قانون ديك" (نسبة إلى تشارلز ديك رئيس لجنة شؤون الميليشيات في مجلس النواب). وبحسب قانون الميليشيا لعام 1903 فإن مصطلح الميليشيا يستخدم بشكل أساسي لوصف مجموعتين داخل الولايات المتحدة هما[16]:

- مليشيا منظَّمة: تتكّون من قوى مليشيا الدولة، مثل الحرس الوطني والميليشيا البحرية.
- ميليشيا غير منظَّمة: مؤلّفة من الميليشيا الاحتياطية: كل رجل قادر بسنّ ما بين 17 و45 عامًا وليس عضوًا في الحرس الوطني أو المليشيا البحرية.

انتهاءً بـ "قانون الميليشيا" لعام 1903، والذي دخلت عليه بعض التعديلات في سنوات لاحقة، دون المساس بالجوهر، تكون الحكومة الفيدرالية الأميركية والكونغرس قد نظما عمل "الميليشيات" في الولايات المتحدة الأميركية بشكلٍ قانوني، كمليشيات منظّمة وغير منظّمة تتبع لسلطات الكونغرس لكن خلال القرن الماضي وصولًا إلى يومنا هذا ظهر العديد من الميليشيات من خارج الأُطر القانونية للكونغرس، كمجموعات مسلحة ضمن

---

[14] Thirty Seventh Congress, Session II. CH. 200, 201, "An Act to Amend the Act calling forth the Militia to execute the Laws of the Union", July 17, 1862.
https://govtrackus.s3.amazonaws.com/legislink/pdf/stat/12/STATUTE-12-Pg597.pdf

[15] المصدر السابق.

[16] Fifty Seventh Congress, Session II. Ch. 195, 196, "An Act to Promote the efficiency of the militia, and for other purposes", January 21, 1903.
https://govtrackus.s3.amazonaws.com/legislink/pdf/stat/32/STATUTE-32-Pg775.pdf

أيديولوجيات مختلفة ومتنوّعة، منها ما هو مناصر للحكومات الأميركية المتعاقبة ومنها ما هو معارض لها.

تتذرع تلك المجموعات المسلّحة بـ "التعديل الثاني" على الدستور الأميركي الذي حصل عام 1791، والمدرَج ضمن "وثيقة الحقوق" التي سبق ذكرها، والذي ينصّ على أن "وجود مليشيات منظَّمة جيدًا هو ضروري لأمن الدولة الحرة، وإن حق الناس في حمل السلاح والاحتفاظ به لن يُمَس". ربط هذا التعديل حق الناس في حمل السلاح بضرورة وجود ميليشيات لـ "أمن الدولة الحرة"، وأوجد سجالًا قانونيًا في الولايات المتحدة حول شرعية وجود تلك المليشيات خارج نطاق الكونغرس، وما إذا كان "حق الناس في الاحتفاظ بالأسلحة وحملها لن يمس" عامًا.

وجادلت مجموعات الميليشيات منذ سنوات بأن أفعالها محميّة بموجب الدستور. لكن المحللين القانونيين الأميركيين يقولون إن "الدستور لا يحمي الجماعات العسكرية الخاصة غير المرتبطة بسلطة الحكومة أو خارجها"، حيث تحظر جميع الولايات الخمسين وتقيّد نشاط الميليشيات الخاصة ونشاط الميليشيات بعدة أنواع مختلفة من القوانين بالإضافة إلى الأحكام الواردة في معظم دساتير الولايات[17].

ويقول أستاذ القانون في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس والمتخصص في القانون الدستوري وسياسة الأسلحة آدم وينكلر، إن "ما نراه في أنواع الميليشيات هذا النوع من الميليشيات التي نصبت نفسها بنفسها والتي لا علاقة لها بحكومة الولاية على الإطلاق، ولا توجد سلطة للتحدث باسم الدولة أو عن شعب الدولة، وليست من أنواع الميليشيات التي أشار إليها التعديل الثاني"[18].

وتشير ماري ماكورد، المديرة القانونية لمعهد الدفاع الدستوري والحماية في مركز القانون بجامعة جورج تاون، في الرد على ذرائع تلك الميليشيات حول "التعديل الثاني" إلى أن "الميليشيا المذكورة في التعديل تعني جميع السكان الأصحّاء من أعمار معيّنة والمتاحين

[17] Claire Hansen, "The Problem with Militias and the Constitution", US News, September 22, 2020. https://www.usnews.com/news/national-news/articles/2020-09-22/the-problem-with-militias-and-the-constitution

[18] المصدر السابق.

لاستدعائهم من قِبل الحكومة دفاعًا عن الدولة، إذ يتم تدريبهم وتوجيههم وتنظيمهم من قبل الحكومة"، مشددةً على أن ذلك "مدرج في التعديل الثاني وفي دساتير الولايات أيضًا، لذلك لا توجد قدرة لمجموعات أو أفراد على استدعاء أنفسهم"[19]. على هذا الأساس يُجمع العديد من الخبراء القانونيين في الولايات المتحدة على أن لغة "التعديل الثاني" تمنح حق "الاحتفاظ بالأسلحة وحملها" فقط ضمن "ميليشيا منظّمة بشكل جيّد".

ومن عام 1900 إلى عام 1959 ظهرت 12 دراسة فقط حول "التعديل الثاني" في المجلات القانونية المهنية الأميركية، كلٌ منها يفهم "الحق بحمل السلاح" على أنه مرتبط بميليشيا منظّمة بشكل جيّد. وفي تقرير داخلي صدر عام 1955 لصالح هيئة الموارد الطبيعية أقرّ جاك باسيل (الذي أصبح فيما بعد مديرًا للخدمة التشريعية للاتحاد القومي الأميركي للأسلحة)[20] أنّ "التعديل الثاني يبدو أنه ينطبق على حق جماعي، وليس فرديًا، في حمل السلاح"[21]، إلا أنّ مؤيدي حقوق السلاح، بتوجيه من الاتحاد القومي الأميركي للأسلحة، قاوموا هذا الإجماع الواسع، وبدلًا من ذلك دفعوا بسرد الحقوق الفردية لحمل السلاح في المحاكم وفي الخطابات العامة، كما أنّ الاتحاد ضغط وراء الكواليس على الولايات ونُظِّمَت فعاليات على مستوى القواعد الشعبية للترويج لوجهة نظر أنّ "ملكية الأسلحة واستخدامها كشارة للمواطنة ضرورية للسلامة العامة والدفاع الوطني"[22].

وفي خطوةٍ تاريخية اعتُبرت أهمّ تفسير لـ "التعديل الثاني" منذ إقراره، أصدرت المحكمة العليا الأميركية قرارًا عام 2008 بناءً على قضية تم رفعها، أكدت فيه أن "المادة الثانية للدستور تحمي حق الفرد في امتلاك سلاح ناري من دون أن يكون شخصًا عسكريا أو مرتبطًا بالجيش". وجاء القرار بأغلبية 5 أصوات مقابل 4 أصوات ضمن أول قضية للمحكمة العليا تقرر فيها ما إذا كان "التعديل الثاني" يحمي حقًا فرديًا في الاحتفاظ بالأسلحة وحملها

---

[19] NPR, "The Legality of Private Militias", October 10, 2020.
https://www.npr.org/2020/10/10/922679215/the-legality-of-private-militias

[20] منظمة أميركية تدافع عن حقوق حمل السلاح في الولايات المتحدة. تأسست عام 1871 ويقع مقرها في واشنطن.

[21] Jennifer Tucker, *How the NRA hijacked history*, Washington post, September 9, 2019.
https://www.washingtonpost.com/outlook/2019/09/09/why-accurate-history-must-guide-coming-debate-about-guns-second-amendment/

[22] المصدر السابق.

للدفاع عن النفس أو إذا كان هذا الحق مخصصًا لميليشيات الدولة[23]. وفي عام 2010 أكدت المحكمة العليا بالولايات المتحدة قرارها التاريخي الذي اتخذته في عام 2008 والقاضي "بحق الأميركيين في امتلاك السلاح في كامل المدن والولايات من دون استثناء"[24]. هذا على المستوى الفيدرالي (الحكومة الفيدرالية)، لكن على مستوى الولايات أجرى مركز القانون بجامعة "جورج تاون" دراسة مفصّلة أشار فيها إلى أنه لدى الولايات الخمسين كلها أحكام في دساتيرها أو قوانينها "تحظر نشاط الميليشيات ما لم يكن ذلك بناءً على أوامر صريحة من الحاكم"[25].

وكان الرئيس الأسبق بيل كلينتون قد وقع قانونًا أصدره الكونغرس عام 1994 قيد التصنيع والاستخدام المدني للأسلحة نصف الآلية والهجومية لمدة 10 سنوات[26].

على ضوء السجال القانوني الحاصل بين الاتحاد القومي الأميركي للأسلحة من جهة وبين خبراء قانونيين أميركيين من جهة ثانية حول تفسير "التعديل الثاني"، ثمة إشارات عديدة تشي بأنّ الاتحاد في الظروف السياسية الحالية في الولايات المتحدة بات واحدًا من أقوى منظّمات الضغط على الإطلاق، ووجد ملاذه في الحزب "الجمهوري" لدعم خياراته، فيما تذهب بعض الآراء إلى أنّ الاتحاد استولى فعليًا على الحزب "الجمهوري"، حيث بات أغلبية "الجمهوريين" يؤيّدون الحق الفردي في حمل السلاح[27].

ومن جملة الأسباب الكامنة وراء نفوذ الاتحاد القومي الأميركي للأسلحة في الحزب "الجمهوري" الدعم المالي الذي قدّمه الاتحاد الأخير، ففي انتخابات عام 2016 قدّم 55

---

[23] District of Columbia v. Heller, 554 U.S. 570 (2008).
https://supreme.justia.com/cases/federal/us/554/570/

[24] المحكمة العليا تؤكد حق الأميركيين في حمل السلاح بجميع الولايات، موقع "فرانس 24، 28 /6/ 2010.
https://bit.ly/34FVy1X

[25] *State Fact Sheets,* "Georgetown University Law Center", accessed on November 2, 2020.
https://www.law.georgetown.edu/icap/our-work/addressing-the-rise-of-unlawful-private-paramilitaries/state-fact-sheets/

[26] وتم تحديد 19 نوعًا من الأسلحة النارية وتصنيف مختلف البنادق نصف الآلية والمسدّسات والبنادق بأنها أسلحة هجومية، وانتهى ذلك الحظر في أيلول/سبتمبر 2004، وصدرت دعاوى تطالب بتجديد الحظر، من دون أن يحصل ذلك. للمزيد أنظر: موقع "الجزيرة نت"، "*قانون حمل السلاح بأميركا.. حرية تقتل*"، *2015/12/7*.
https://bit.ly/3jGuWlH

[27] Amber Phillips, *"The NRA-ification of the Republican Party"*, The Washington Post, 14/8/2015.
https://www.washingtonpost.com/news/the-fix/wp/2015/08/14/the-nra-ification-of-the-republican-party/

مليون دولار للحملات الانتخابية الجمهورية، منها 30 مليون دولار لدعم حملة الرئيس دونالد ترامب وحدها. وفي الانتخابات الرئاسية الأربعة الأخيرة توجّه الاتحاد بدعمه المالي إلى الحزب الجمهوري، ولم يستفد "الديمقراطيون" إلا بنسبة 1 في المئة فقط من هذا الدعم[28]، واستمر الدعم في انتخابات عام 2020، نظرًا إلى تمسّك ترامب بموقفه التقليدي الذي يدافع فيه عما يعتبره "الحق الطبيعي وغير القابل للتصرّف في حمل السلاح". واستخدم ترامب هذا الأمر كمادة في حملته الانتخابية ضد خصمه المرشح الديمقراطي جون بايدن، حيث قال ترامب خلال فعالية انتخابية ثانية من بنسلفانيا في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020 إنه "الوحيد الذى يحول بين الأميركيين والفوضى، وبينهم وبين فقدان الحق في الحياة، وبينهم وبين خسارة التعديل الثاني في الدستور الأميركي الذي يتيح حمل السلاح"[29]، في حين أن بايدن دعا إلى "تعزيز سلطة الولايات بتنظيم إصدار تراخيص لعمليات شراء أسلحة نارية وحيازتها قانونيًا"، بالإضافة إلى تنظيم حيازة الأسلحة النارية واستخدامها، مثل طلب إجراء تدقيق بيانات المشترين، وسد الثغرات المتعلقة بالتدقيق في البيانات الشخصية وشراء الناس للأسلحة[30].

ثالثًا: أبرز العمليات التي تنسب إلى الميليشيات الأميركية منذ عام 1990-2019

ارتبطت معظم عمليات "الإرهاب المحلي" في الولايات المتحدة منذ عام 1990 بأشخاص مقرّبين من جماعات يمينية متطرفة، إما من خلال الانتساب المباشر أو التواجد في الاجتماعات أو التواصل غير المباشر عبر الإنترنت أو استنادًا إلى تقارب أيديولوجي، وتأثر بالخطاب، وفي الرسم البياني أدناه يرصد موقع "بي بي سي" أبرز العمليات منذ عام 1991 حتى عام 2019:

---

[28] PETER STONE AND BEN WIEDER, *NRA spent more than reported during 2016 election, Mcclatchy DC,* October 5, 2017.

https://www.mcclatchydc.com/news/politics-government/article177312006.html

[29] رباب فتحي، "ترامب لشعب الولايات المتحدة: أنا أو الفوضى.. وأحافظ على حياة الأميركيين". اليوم السابع، 26 تشرين الأول، 2020.

https://bit.ly/3e1KPCg

[30] Joe Biden Campaign Website, "THE BIDEN PLAN TO END OUR GUN VIOLENCE EPIDEMIC", accessed on October 28, 2020.

https://joebiden.com/gunsafety/

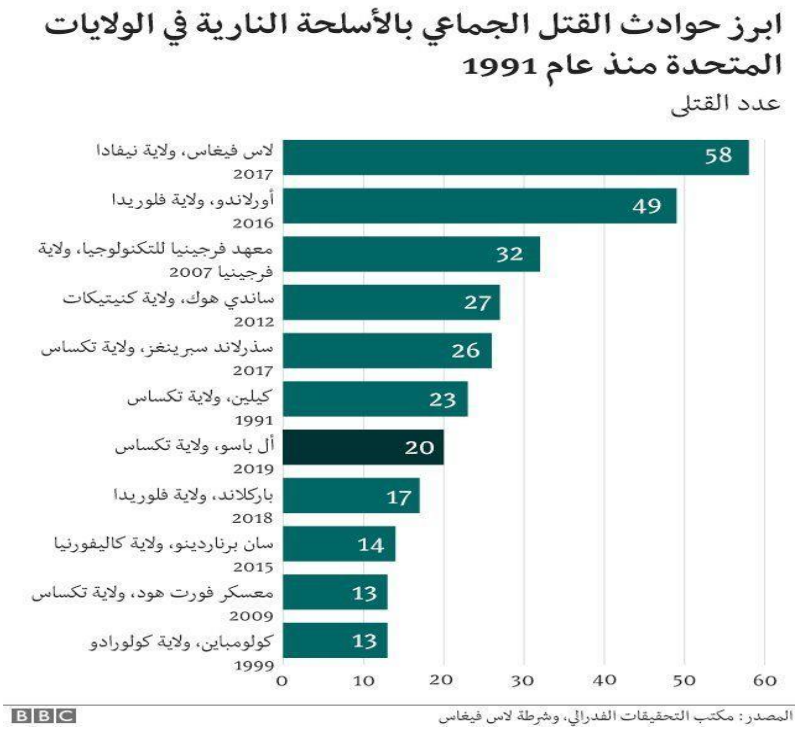

ويضاف إلى تلك العمليات المذكورة في الرسم البياني عمليات أمنية أخرى من ضمنها حصار "واكو" الذي دام 51 يومًا في عام 1993 وقامت به الحكومة الاتحادية في تكساس والقوات المسلّحة الأميركية، ضد أتباع الطائفة الدينية "الفرع الداوودي"، متهمةً إياهم بتخزين الأسلحة. وقد انتهى الحصار بطريقةٍ مأساوية بعد أن قام عملاء المكتب الفيدرالي الأميركي، إدارة شؤون الأسلحة النارية في ولاية تكساس، بصدم المبنى بالدبابات وشنوا هجومًا بالغاز المسيّل للدموع واشتعلت النيران في المركز ما أدّى إلى مقتل العشرات من بينهم أطفال[31].

أمّا العملية الأضخم فكانت "تفجير أوكلاهوما" التي حصلت بتاريخ 19 نيسان/أبريل عام 1995، حين انفجرت شاحنة "رايدر" مُستأجرة، تحتوي على أكثر من 6200 رطل (2800 كيلو غرام) من سماد نترات الأمونيوم، ونترو الميثان ووقود الديزل، أمام الجانب الشمالي لمبنى "ألفريد مورا" الفيدرالي في أوكلاهوما، المكوّن من 9 طوابق، وأسفر الهجوم عن مقتل 168 شخصًا وإصابة أكثر من 600 آخرين.

[31] JUSTIN STURKEN and MARY DORE, *Remembering the Waco Siege*, November 9, 2007. https://abcnews.go.com/US/Story?id=2908955&page=1

على إثر ذلك أوقف تيموثي مك فاي البالغ من العمر 26 عامًا. وفي غضون أيام اعتُقل صديق تيموثي مك فاي في الجيش سابقًا، تيري نيكولز، واتُهم كلاهما بتنفيذ عملية التفجير. وقال المحقّقون إنهما كانا متعاطفَين مع "ميليشيا"، وأن دافعهما كان الرد على تعامل الحكومة مع حادثتي "واكو" و"راندي ويفر"[32] (1992) (حدث التفجير في الذكرى الثانية لحادثة واكو). أُعدم مك فاي بحقنة مميتة في 11 حزيران/يونيو عام 2001، بينما حُكم على نيكولز بالسجن مدى الحياة، وارتبط اسمهما بشكل غير مباشر بـ "ميليشيا ميشيغان"[33]، حيث تردّد إعلاميًا أنّهما تواجدا في اجتماعات للأخيرة، من دون أن يتم تأكيد ذلك.

رابعًا: العدد والإيديولوجيا ومناطق الانتشار

ذكر تحليل أجرته وزارة العدل الأميركية عام 1999 حول التهديد المحتمل للميليشيات في الألفية الجديدة أن الغالبية العظمى من الميليشيات كانت ردّ فعل (وليست استباقية) ولا تشكل أي تهديد[34]. وفي عام 2001 بدت حركة الميليشيات وكأنها في تراجع، بعد أن بلغت ذروتها في عام 1996 مع 858 مجموعة، وذلك على إثر "انفجار أوكلاهوما".

بدأ صعود الميليشيات مجددًا مع الأزمة المالية العالمية التي أعقبت عام 2007، وانتخاب باراك أوباما كأول رئيس للولايات المتحدة من أصل أفريقي في عام 2008. في تلك الفترة شهد نشاط الميليشيات انتعاشًا، لا سيّما في أوساط "المجموعات اليمينية المتطرفة"[35] التي وجدت في وصول "الرئيس من ذوي البشرة السوداء إلى الرئاسة تهديدًا لأيديولوجيتها". وبحسب أرقام "مركز قانون الحاجة الجنوبي" (SPLC) فقد تضاعف عدد الجماعات ثلاث

---

[32] أوكلاهوما سيتي" العنف الأميركي، موقع "الجزيرة نت". 6 تموز/يوليو، 2019.

https://bit.ly/3klGztG

[33] Gary Ridley, "*Michigan Militia still active 20 years after Oklahoma City bombing*", "MLIVE-WEB", Jan 20, 2019.

https://www.mlive.com/news/flint/2015/04/militias_remains_active_20_yea.html

[34] https://fas.org/irp/eprint/megiddo.pdf.

[35] Nicholas Kimbrell, "*America's militiamen resurgent since Obama election*", The National News, February 13, 2010.

https://www.thenationalnews.com/world/the-americas/america-s-militiamen-resurgent-since-obama-election-1.491104

مرات بين عامي 2009 و2010، ما عُرف حينها بـ"التكرار الثاني لحركة الميليشيات" أو "عودة حركة ميليشيات التسعينيات"[36].

وشهدت أميركا خلال العقد الأخير صعودًا في عدد الميليشيات، حيث حدد "مركز قانون الحاجة الجنوبي" (SPLC) 576 مجموعة متطرفة "مناهضة للحكومة" كانت نشطة في عام 2019، انخفاضًا من 612 مجموعة في عام 2018، ومن بين هذه المجموعات 181 من الميليشيات[37].

وتعبير "مناهض للحكومة" أو "الدولة" لا يعني بالضرورة أنه غير مؤيد لرموزها، من ذلك على سبيل المثال أن أغلبية الميليشيات المسلّحة التي تصنّف "مناهضة للحكومة" هي "يمينية متطرفة" مؤيدة للرئيس دونالد ترامب بما يمثله. ذلك أن ما يُعرف بـ "الحركة الوطنية" في الولايات المتحدة، وهي تكتلات "يمينة متطرفة" (باتريوت)، وجدت نفسها في موقفٍ غريب مع وصول ترامب إلى الرئاسة فهي تعرّف نفسها بأنها "مناهضة للحكومة، لكنها تقف في نفس الجانب مع الحكومة الفيدرالية التي لطالما زعمت أنها تحتقرها. وبعد أن عززت من موقعها وموقفها خلال ولاية الرئيس السابق باراك أوباما عام 2008 كتكتلات ضد الحكومة الفيدرالية، انجذبت الحركة أكثر نحو الموضوعات "القومية" ذاتها التي تحرّكها وتتبنّاها إدارة ترامب (الحكومة الفيدرالية) مثل "العداء تجاه المهاجرين غير البيض والمسلمين"[38].

وكان عهد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما قد تميز بنموّ غير مسبوق للميليشيات المتعصبة لـ "العِرق الأبيض في أميركا" (باتريوت) حتى باتت تشكل "التهديد الإرهابي المحلّي الرئيسي".

بعد حادثة مقتل الأميركي من ذوي البشرة السوداء جورج فلويد[39] في أيار/مايو 2020، مخنوقًا تحت قدم شرطي أميركي، عاد نشاط الميليشيات المسلحة الأميركية-الأفريقية

---

[36] المصدر السابق.

[37] BBC, "Michigan 'plot': Who are the US militia groups?", October 9, 2020.
https://www.bbc.com/news/world-us-canada-54483973

[38] ANTIGOVERNMENT MOVEMENT, SPL Center.
https://www.splcenter.org/fighting-hate/extremist-files/ideology/antigovernment

[39] *تغطية قناة "الميادين" لتداعيات حادثة مقتل جورج فلويد :"أميركا... نريد أن نتنفس" . 2020/6/3.*

المعروف بـ"تحالف NFAC"، إلى الواجهة أيضًا في مستوىً لم تشهده البلاد منذ سبعينيات القرن الماضي، تزامنًا مع احتجاجات عمّت مختلف الولايات الأميركية تنديدًا بالحادثة، قابلها ظهور مسلح لميليشيات اليمين المتطرّف بوجه تلك التظاهرات.

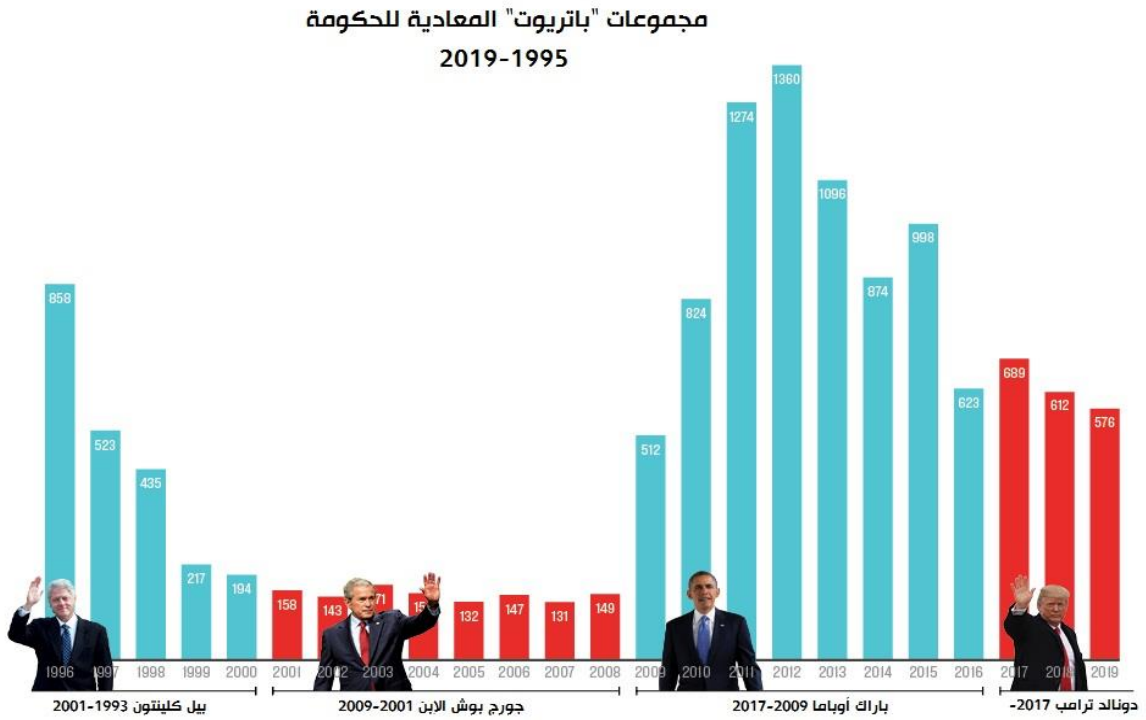

وفيما حاولت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب التقليل من الخطر بعد الانتشار المسلح للميليشيات[40]، إلا أنّه بالتزامن مع ذلك كانت تلك الميليشيات المناوئة للاحتجاجات تتلقى الدعم السياسي من ترامب نفسه، لا بل إنه في بعض الأحيان كان يخاطبها عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وسجل فريق "غاردينر" في الأشهر الأخيرة ما يقرب من 600 ظهور لعصابات صغيرة ولكن مسلحة جيدًا وبشكل مخيف، من "مؤيدي ترامب والمتطرفين اليمينيين"[41]. وقدّرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية وجود ما يصل إلى 20 ألف فرد ميليشيا نشط في حوالي 300 مجموعة، يتألّف ربعهم من محاربين قدامى[42].

---

https://bit.ly/2JoJeLs

[40] Ed Pilkington, *"Our worst nightmare': will militias heed Trump's call to watch the polls? "*, "the guardian", October 9, 2020.

https://www.theguardian.com/world/2020/oct/09/us-militias-trump-election-day-covid-guns

[41] المصدر السابق.

[42] Jennifer Steinhauer, *"Veterans Fortify the Ranks of Militias Aligned with Trump's Views"*, The New York Times, September 11, 2020.

نشاط الميليشيات والمجموعات المسلحة في الولايات المتحدة الأميركية
24 أيار - 17 تشرين الأول 2020

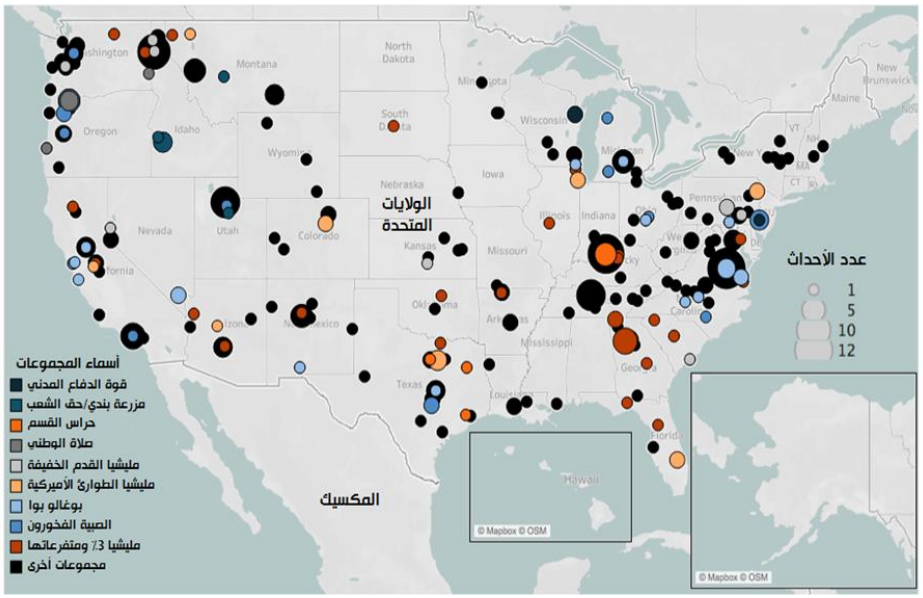

المصدر: ACLED

وفي الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير 2020 و31 آب/أغسطس 2020، رصد مركز "الدراسات الاستراتيجية والدولية"، ومقره العاصمة واشنطن، 61 عملية إرهابية، حيث نفذت مجموعات اليمين المتطرف 67 في المائة من تلك الهجمات، فيما ارتكب أقصى اليسار 20 في المائة منها (ارتفاع 8٪ عن عام 2019)، وارتكب المتطرفون بدوافع أخرى و"الجهاديون السلفيون" 7 في المائة منها[43]. وتشير بيانات المركز إلى أنّ "الإرهاب المحلي" تطوّر بناءً على تصاعد المظاهرات العامة التي بدأت في أيار/مايو 2020 بعد مقتل جورج فلويد، ومع ذلك، فإن 5 فقط من الحوادث الـ 61 (8٪) التي تم تسجيلها بين كانون/يناير وآب/أغسطس 2020 أسفرت عن وفيات، ونفذت جميعها بأسلحة نارية. ومن بين الهجمات الخمس المميتة -التي أسفر كل منها عن وفاة شخص واحد – واحدة ارتكبها أحد نشطاء ميليشيا "أنتيفا"، وواحدة من قِبل متطرف يميني متطرف، وواحدة من قِبل مناهض للنسوية، واثنتان من قِبل أحد أتباع حركة ميليشيا "بوغالو".

https://www.nytimes.com/2020/09/11/us/politics/veterans-trump-protests-militias.html

[43] Center of Strategic and International Studies, "The War Comes Home: The Evolution of Domestic Terrorism in the United States", October 22, 2020.
https://www.csis.org/analysis/war-comes-home-evolution-domestic-terrorism-united-states

ويعلل المركز سبب تدنّي أعداد الوفيات رغم ارتفاع عدد العمليات عن السنوات السابقة إلى أن المتطرفين في عام 2020 أعطوا الأولوية لإرسال الرسائل من خلال الترهيب والتهديد بدلًا من القتل، بالنظر إلى أن جزءًا كبيرًا من الهجمات نُفّذ باستخدام المركبات أو الأسلحة النارية، وكان هناك احتمال كبير للفتك والقتل وهذا ما لم يحصل.

عدد الميليشيات النشطة في كل ولاية أميركية

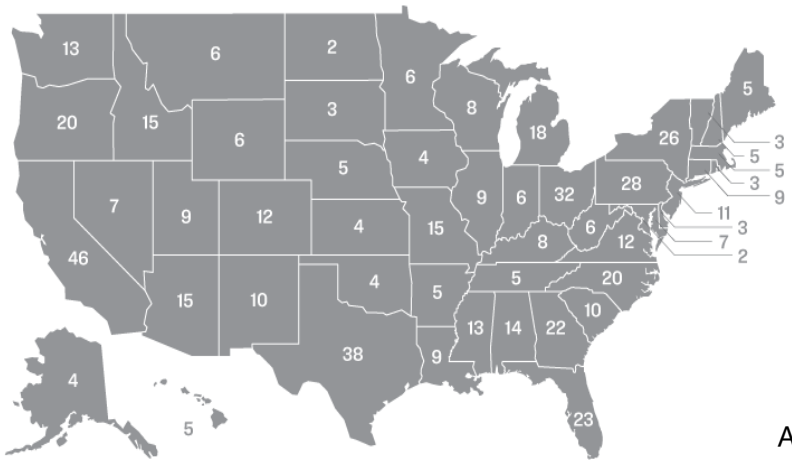

المصدر: ACLED

خامسًا: أبرز الميليشيات النشطة

ورغم أن معظم الميليشيات تزعم أن عملها مكمل لجهود القوى الأمنية من حيث الدفاع عن "الجمهور" أو حماية "الأعمال التجارية" إلا أنها غالبًا ما تتماشى مع "سياسة" معينة أو أيديولوجيا خاصة. وفي استعراض[44] لأبرز الميليشيات[45] العاملة في الولايات المتحدة حاليًا يظهر التالي[46]:

مجموعات حركة بوغالو (Boogaloo Movement) تأسست حركة "بوغالو" كحركة يمينية عام 2012، إلا أنها اشتهرت مؤخرًا بمشاركاتها في عدد من المسيرات والمظاهرات إبّان مظاهرات السود والحركات المناهضة لعنف الشرطة ضد بعضهم. وحركة "بوغالو" تساند

[44] ACLED, "STANDING BY: RIGHT-WING MILITIA GROUPS & THE US ELECTION", October 2020.
https://acleddata.com/2020/10/21/standing-by-militias-election/

[45] تعرف على بعض أبرز الميليشيات المسلحة في الولايات المتحدة. 24 أيلول 2020.
https://arabic.euronews.com/2020/09/24/profile-of-some-of-the-us-most-famous-private-armed-militias

[46] محمد عابد، "تعرف على "الميليشيات" في أميركا.. نحو حرب أهلية ثانية؟"، موقع عربي 21، 6 تموز 2020.
https://bit.ly/3kASMAO

سياسات مثل حقوق حيازة الأسلحة وتؤمن بتفوّق العِرق الأبيض ويسعى بعضها لإشعال حرب أهلية ضد أصحاب البشرة السمراء والأقليات الأخرى من غير البيض. وتتميز الأذرع المسلّحة التابعة للحركة باللامركزية وقد تظهر وقت الحاجة وفي بعض المناسبات حسب طلب أعضاء آخرين بالحركة لـ "تأمين" مسيرات يشارك فيها أعضاء الحركة. وفي مناسبات أخرى، مثل مسيرات الأميركيين الأفريقيين المناهضة للعنف الشرطي، شارك عناصر من المسلحين التابعين لـ "بوغالو" واتّهموا بمهاجمة عناصر الشرطة وتخريب بعض المنشآت لإلصاق تلك التهم بالمتظاهرين السود.

حرّاس القسم (Oath Keepers)[47] حركة "حرّاس القسم" أو "حفَظة القسَم" شعارهم "حماية الدستور الأميركي بكل السُبل السلمية والمسلّحة"، وهي يمينية متطرفة تؤمن بتفوّق "العِرق الأبيض"، وتدّعي وجود 35000 شخص ضمن صفوفها. تشكلت في عام 2009 كرد فعل ضد انتخاب الرئيس السابق باراك أوباما، وهي تركّز على تجنيد الضباط العاملين والمتقاعدين من كل من قوات الشرطة والقوات المسلّحة للولايات المتحدة (تصف المجموعة نفسها بأنها رابطة غير حزبية للعسكريين الحاليين والسابقين). وكان للحركة وجود مثير للجدل في فيرغسون بولاية ميسوري خلال الاضطرابات التي شهدتها المدينة في عامي 2014 و2015 عندما قام أفراد مسلحون يحملون بنادق نصف آلية بدوريات في الشوارع وفوق أسطح المنازل كاستعراض للقوة.

كذلك عملت الحركة على التواجد في عدة مناسبات شهدت نزاعًا بين السلطة وبعض أعضائها أو بناء على طلب أعضائها لتوفير الحماية. وفي عام 2014 تواجد أعضاء الحركة فيما عُرف بمواجهة مزرعة باندي، عندما صادر عملاء مكتب إدارة الأراضي الحكومي ماشية اعتبرت أنها تُرعى بشكل غير قانوني على أرض فيدرالية في مقاطعة كلارك بولاية نيفادا. وفي عام 2019 هددت الحركة حاكمة ولاية أوريغون بإشعال "حرب أهلية" حال الموافقة على قانون جديد يحدّ من انبعاثات "ثاني أوكسيد الكربون" ببعض الصناعات، وهو ما كان سيضرّ بأعمال العديد من أعضاء الحركة، وخلال أحداث صيف 2020 كانت مجموعة "حفظة

[47] Southern Poverty Law Center, "OATH KEEPERS Profile", accessed on October 25, 2020 https://www.splcenter.org/fighting-hate/extremist-files/group/oath-keepers

القسم" داعمة للرئيس الأميركي دونالد ترامب في مواجهة التظاهرات التي خرجت ضد "العنصرية".

الثلاثة في المئة (Three Percenters)[48] هي حركة ميليشيا يمينية أميركية متطرفة ومجموعة شبه عسكرية، تدافع أيضًا عن حقوق ملكية السلاح ومقاومة تدخّل الحكومة الفيدرالية الأميركية في الشؤون المحلية. اسم المجموعة مشتق من الادعاء المتنازع عليه بأن ثلاثة في المئة فقط من المستعمرين الأميركيين حملوا السلاح ضد بريطانيا العظمى خلال الثورة الأميركية، وهو ادعاء يقلل من عدد الأشخاص الذين قاوموا الحكم البريطاني. في السنوات التي أعقبت انتخاب ترامب في عام 2016 حافظت "حركة 3٪" على معارضتها لتنظيم السلاح باعتباره "طغيانًا حكوميًا"، إذ إن معظم الأعضاء مؤيدون لترامب. وفي عام 2018 أُلقي القبض على ثلاثة رجال على صلة بتفجير مركز دار الفاروق الإسلامي في بلومنغتون بولاية مينيسوتا، وكان أحد المشاركين بالهجوم على صلة بالمجموعة. ونشطت "الثلاثة في المئة" في 19 ولاية على الأقل منذ بداية صيف 2020، وأغلب عناصرها موجودون بشكل خاص في جورجيا، حيث شاركت بشكلٍ فاعل ضد المظاهرات المنددة بالعنصرية خلال الأشهر الأخيرة، وفي أغلب الأحيان كان عناصرها يظهرون مع سلاحهم.

قوة الدفاع المدني (CDF) والطوارئ الأميركية (AmCon): نشطت كل من "CDF" و"AmCon" وهما مجموعتان يمينيتان في ولاية بنسلفانيا منذ بداية صيف العام الحالي، كما نشطت "CDF" في ولاية ويسكونسن، بينما نشطت "AmCon" أيضًا في أريزونا وكاليفورنيا وكولورادو وفلوريدا وإلينوي ومونتانا وتكساس. وقامت "AmCon" بعددٍ من التدريبات في الأشهر الأخيرة من ضنها التدريب على المسدس و"الكاربين" (بندقية)، كما قامت "CDF" بدورات تدريبية مماثلة. وتم تشكيل كلتا المجموعتين بأجندة واضحة لمواجهة الاحتجاجات في جميع أنحاء الولايات المتحدة في الأشهر الماضية، وهما تدينان "فشل" ما تصفانهما بـ "الولايات المتحدة التقليدية".

[48] Barry J. Balleck, Hate Groups and Extremist Organizations in America: An Encyclopedia. Santa Barbara, California: ABC-CLIO. 2019, p. 315.

الصبية الفخورون (PROUD BOYS)[49]: هي جماعة يمينية متطرفة تأسست عام 2016، وجُلّ أعضائها من الذكور فقط. تعدّ الجماعة مناصرة لأيديولوجية الفاشية الجديدة و"الدفاع عن قِيم الغرب" و "رفض الاعتذار عن خلق العالم الحديث"، وتؤيّد توجّهات دونالد ترامب. برزت الجماعة حديثًا، وبالرغم من رفضها للعنصرية رسميًا إلا أن العديد من أعضائها ينتمون إلى جماعات سيادة العرق الأبيض وتُعتبر "أخطر مجموعة متعصبة للبيض". وقالت صحيفة "صاندي تايمز" إن "PROUD BOYS"، التي دافع عنها الرئيس دونالد ترامب في مناظرته الرئاسية مع منافسه الديمقراطي جو بايدن، ليست مجرّد جماعة تحب الرئيس ولكنها جزء من الحماية الأمنية لحملته الانتخابية. وأشارت الصحيفة إلى أن "العلاقة غير رسمية، ولكنك لو ذهبت إلى أي من تجمّعات ترامب الانتخابية لوجدتهم يحرسون"[50].

والجماعة هي نفسها التي رفض ترامب شجبها في مناظرته مع بايدن. وقال ترامب لهم: "براود بويز تراجعوا وتهيّؤوا" و"لكنني أقول لكم إن "جهة عليها واجب فعل شيء ضد أنتيفا (الجماعات المعادية للفاشية) واليسار". ونشطت مجموعة "Proud Boys" في الأحداث عبر 11 ولاية على الأقل، بما في ذلك ميشيغان وبنسلفانيا وويسكونسن وأوريغون، منذ بداية صيف 2020. وكان عناصر الجماعة حاضرين، من دون أن يشاركوا، في الاحتجاجات، على الرغم من أنهم تدخلوا أيضًا في المظاهرات، سواء باستخدام العنف أو بدونه.

القدم الخفيفة (LIGHT FOOT MILITIA)[51]: هي ميليشيا "وطنية" تتجمّع حول نهج مزعوم "دستوري" و"غير سياسي". كل فصل من الفصول الـ 86 التي تم تحديدها من "LFM" له طابعه السياسي والاجتماعي الخاص، مع اتخاذ بعض الفصول موقفًا مناهضًا لليسار أو

---

[49] Belam Martin & Gabbatt, Adam, "Proud Boys: who are the far-right group that backs Donald Trump?", The Guardian, September 30, 2020.
https://www.theguardian.com/world/2020/sep/30/proud-boys-who-are-far-right-group-that-backs-donald-trump

[50] Sara Baxter, "Meet the Proud Boys — Trump's unofficial militia spoiling for a fight", the Times, October 3, 2020.
https://www.thetimes.co.uk/article/meet-the-proud-boys-trumps-unofficial-militia-spoiling-for-a-fight-9mjr8kccb

[51] "LFM" Official Website. Accessed on October 26, 2020.
http://lightfootmilitia.com/

معاديًا لـ "حياة السود مهمة" أكثر من غيرها. لكن "LFM" تدّعي أنها تركّز على عمليات الأمن والمراقبة بدلًا من التجمع لإثبات الذات. كانت "LFM" نشطة منذ أواخر أيار/مايو 2020 بعد بدء المظاهرات في ست ولايات على الأقل في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك ولاية بنسلفانيا وكارولينا الجنوبية وأيداهو ونيفادا وكنساس وواشنطن، وتميّزت غالبية نشاطاتها بالتواجد في الاحتجاجات ولكن بشكل غير مباشر.

الميليشيا السوداء (NFAC)[52]: قدّمت ميليشيا "إن إف إيه سي"NFAC" "، المعروفة إعلاميًا باسم "الميليشيا السوداء"، نفسها بوجود المئات من أعضائها خلال مسيرة مناهضة للشرطة في ولاية كنتاكي عقب مقتل المسعفة الأميركية – إفريقية الأصل بريونا تيلور على يد شرطي في آذار/مارس عام 2020. ويصف "المعلم الكبير جاي" أو Grand Master Jay زعيم المجموعة حركته بأنها تسعى لعدم تكرار حوادث قتل بعض السود خلال مسيرات سابقة مناهضة للعنصرية. وتضم الحركة ضباط جيش سابقين مثل جاي ومسؤولي شركات وغيرهم من الأعضاء الذين يشكلون رابع أكبر حركة مسلحة في الولايات المتحدة، بحسب قول جاي.

ويقول جاي إن تكرار حوادث العنف الشرطي ضد السود من الأميركيين وعدم وجود رد فعل حكومي لردعها هو ما دفعه لتكوين حركته. ويصرّ جاي على أن حركته تعمل في إطار الدستور الأميركي ودون مخالفته، إلا أنه لن يتوانى عن إحداث "تغيير" في أوضاع الأميركيين السود "سواء باستخدام القوة أو دونه".

ويطالب جاي "بمنح ولاية تكساس للسود" بشكل كامل لإقامة دولة لها نظام خاص بهم أو السماح لهم بمغادرة الولايات المتحدة لدولة تمنحهم أرضًا يمكنهم فيها إقامة دولتهم. وعمل جاي سابقًا كمنتج موسيقي قبل أن يقرر الترشح كمستقل في الانتخابات الرئاسية الأميركية التي فاز بها دونالد ترامب عام 2016.

ونظّم تحالف "أنفاك" في الرابع من تموز/يوليو الماضي، يوم عيد استقلال الولايات المتحدة، استعراضًا لنحو 1000 من "قواته" في مدينة ستون ماونتين بولاية جورجيا، وهي

---

[52] Nicole Chavez, Ryan Young & Angela Barajas, "An all-Black group is arming itself and demanding change. They are the NFAC", CNN, October 25, 2020.
https://edition.cnn.com/2020/10/25/us/nfac-black-armed-group/index.html

مهد حركة "كو كلوكس كلان" اليمينية البيضاء الحديثة. وقال قائد المجموعة جاي، إنّ الهدف من الميليشيا هو "حماية العِرق الأسود، وحراسة العِرق الأسود، وتعليم العِرق الأسود التعامل مع السلاح"[53].

محاربو الحرية (Freedom Fighters)[54] هي مجموعة من حوالي عشرين رجلًا من الأميركيين الإفريقيين - ما بين رجل إطفاء متقاعد وعامل رعاية صحية ومحارب قديم - تشكلت في الأيام التي أعقبت مقتل جورج فلويد، ردًا على فرع الجمعية الوطنية المحلية لتقدّم الملوّنين، الذي وجّه دعوة للمقيمين الذين يغلب عليهم السود شمال مدينة مينيابوليس لحماية الشركات الصغيرة من الدمار حين اجتاحت الحرائق والاضطرابات المدينة.

يقول أعضاء الحركة إن هدفهم هو تجنّب المواجهات من خلال العمل جنبًا إلى جنب مع السلطات والتوضيح أنهم مستعدون للدفاع عن مجتمعهم، ويقولون أيضًا إنهم يهدفون إلى تهدئة المواقف حتى لا تتدخل الشرطة، لأن استدعاء الشرطة أدّى أحيانًا إلى مواجهات قُتل فيها رجال سود عزل.

جيش الرب[55]: ميليشيا مسيحية متطرّفة تشكّلت عام 1982 في ردة فعل على تنامي الليبرالية، إذ تعارض سياسات "منافية للدين"، ولا سيما الإجهاض، وتصنّف وزارة العدل الأميركية أنشطتها بأنها "إرهابية" وتنسب لها عمليات قتل واختطاف واعتداء على ممتلكات.

شعبة أتوموافين: شبكة من "النازيين الجدد" تأسست عام 2015، وتنشط في الولايات المتحدة وكندا وعدد من الدول الأوروبية، وينسب لها العديد من الجرائم والتخطيط لعدة هجمات، وتُتهم بالسعي لتطهير عرقي بحق غير البيض. يقدّر عدد أعضائها في الولايات المتحدة بنحو 80 شخصًا.

---

[53] All Bouldin, "*The Birth of the NFAC; America's Black Militia"*, Chicago Defender, July 31, 2020 https://chicagodefender.com/the-birth-of-the-nfac-americas-black-militia/#/?playlistId=0&videoId=0

[54] Joshua Rhett Miller, "Armed 'Freedom Fighters' patrol Minneapolis streets in aftermath of George Floyd", The New York Post, September 22, 2020. https://nypost.com/2020/09/22/group-of-armed-black-men-patrolling-minneapolis-praised-by-officials/

[55] Jefferis, Jennifer. Armed for Life: The Army of God and Anti-Abortion Terror in the United States. Santa Barbara: ABC-CLIO. 2011.

الشعوب الآرية: تعدّ من أكثر المجموعات اليمينية المتطرفة خطورة بحسب الـ "أف بي آي". تأسست في السبعينيات بولاية أيداهو كذراع لمؤسسة "كنيسة يسوع المسيح المسيحية"، التي تؤمن بتفوّق العِرق الأبيض. قُدّر عدد أعضائها عام 2004 بنحو 200 شخص.

CSPOA: اتحاد يجمع رجال أمن متطرفين، يُعتقد أنه يخترق أجهزة الدولة، وينسب له تعزيز العنصرية ومعاداة السامية في المناطق الريفية خلال السبعينيات والثمانينيات.

كو كلوكس كلان: أشهر الميليشيات العنصرية المتطرفة في الولايات المتحدة وأقدمها، إذ تشكلت أول مرة فور انتهاء الحرب الأهلية لمواجهة إنهاء العبودية في الجنوب، ثم ظهرت مجددًا في النصف الأول من القرن العشرين، وبلغت ذروة انتشارها بين عام 1924 و1925، إذ قُدّر عدد منتسبيها بين ثلاثة وستة ملايين شخص. يقدّر معهد "ساوثرن بوفرتي لوو سنتر" عدد أعضاء الـ "كلان" اليوم بخمسة إلى ثمانية آلاف شخص، يحمل جُلّهم السلاح وينادون بـ "تفوّق العِرق الأبيض المسيحي" وبالكونفدرالية الجديدة. وخلال حملة انتخابات الرئاسة الأميركية السابقة أعلن ديفيد ديوك، أحد أبرز زعماء الميليشيا عن دعمه لترامب وقال: "أشعر بفرح غامر عندما أرى أن ترامب يتبنّى معظم القضايا التي دافعت عنها. شعاري يظل: أميركا أولًا"[56]، وتعرّض ترامب للانتقاد عندما لم يتنصل من تبعات هذه "الدعم".

مجموعات يسارية: نشطت في الولايات المتحدة العديد من المجموعات اليسارية المتطرفة ولا سيما خلال السبعينيات، ما سبب قلقًا واستنفارًا من قِبل الإدارات الأميركية التي كانت تواجه المدّ الشيوعي حول العالم. وتراجع حضور العديد من تلك المجموعات على وقع تحشيد واشنطن ضدها والرفض الشعبي لها، ومنها "جيش التحرير التكافلي"، و"جبهة الحرية المتحدة"، و"الطقس تحت الأرض"، فضلًا عن مجموعات أخرى تحمل أفكارًا مشابهة ولكن تركّز على مواجهة تغوّل الرأسمالية على الطبيعة والبيئة والحيوانات.

حركة "أنتيفا" (مناهضة الفاشية) هي مجموعة متأثرة بالتيارات اليسارية التي ظهرت في أوروبا منتصف القرن العشرين، وتناهض التطرف اليميني والرأسمالية ويظهر عناصرها في

---

[56] بي بي سي عربي، "الرئيس السابق لجماعة كو كلوكس كلان يترشح لمنصب شاغر في مجلس الشيوخ الأميركي"، 23 تموز، 2016.

https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160723_ku_klux_klan_leader_congress

أوقات الاحتجاجات على العنصرية، كما ينشطون بشكل كثيف عبر الإنترنت بأسماء وهمية. ويزعم ناشطون بأن عناصر من المجموعة، وشقيقاتها في أوروبا، يشاركون في نزاعات مسلّحة حول العالم، بما فيها تلك التي يخوضها أكراد يساريون في الشرق الأوسط، في إطار منظمات "قسد" و"حزب العمال الكردستاني" وغيرها. وتوعّد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في أيار/مايو الماضي، بتصنيف "أنتيفا كمنظمة إرهابية".

سادسًا: التقديرات الأمنية والسياسية لدور الميليشيات في الانتخابات الرئاسية

لم يأتِ دخول الميليشيات المسلّحة في الولايات المتحدة ضمن "بازار" الانتخابات الأميركية من خارج السياق، بل إنه مادة رئيسية متوقعة يستخدمها كِلا المرشحَين ضد بعضهما البعض. من جهة ترامب ومعه أغلبية الحزب "الجمهوري"، يدافعون عن "التعديل الثاني" الذي تتذرع به تلك الميليشيات للتسلح واستعراض قوتها، ومن جهة أخرى يلمح بايدن ومعه الحزب إلى رغبته في إدخال بعض التعديلات التي تقيّد الوصول إلى السلاح واقتنائه. وبطبيعة الحال فإن قضية السلاح مادة متأصّلة في الخطاب السياسي الأميركي عامةً، لما تشكله من تأثيرٍ على المجتمع الأميركي بما يخص الاصطفافات السياسية، وذلك لارتباطها بحقبات من التاريخ الأميركي لا تزال مفاعيلها الأمنية والاجتماعية سارية حتى يومنا هذا. في المجمل، يُعطي مجرّد ظهور تلك الميلشيات واستعراض قواها في الشارع انطباعًا عن حالة الغليان التي يعيشها المجتمع الأميركي والتي يمكن أن تنفجر في أي لحظة، وتعتبر الانتخابات الأميركية لعام 2020 وما يرافقها من تبعاتٍ لجائحة كورونا اقتصاديًا وسياسيًا، بالإضافة إلى الأزمات الاجتماعية بين مختلف المكوّنات الأميركية، الصاعق الذي يمكن أن يؤدي إلى انفجار الأوضاع، بما أن ظهور تلك الميليشيات بشكلٍ علني وفاضح، ليس مجرّد فعلٍ، بل هو ردة فعلٍ، على ما تمرّ به الولايات المتحدة داخليًا.

خلصت وزارة الأمن الداخلي الأميركية في تقييمها للتهديد الداخلي الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2020، إلى أن "المتطرّفين العنيفين بدوافع عنصرية وعرقية -وخاصة المتطرفين العنصريين البيض (WSEs) -سيظلون يمثلون التهديد الأكثر استمرارًا وفتكًا في الوطن"[57].

[57] Department of Homeland Security, "Homeland Threat Assessment", October 2020.

استنتجت التقييمات الفيدرالية وغيرها أن "الإرهاب المحلي" يمكن أن يستمر في الولايات المتحدة في المستقبل المنظور، بما في ذلك عام 2021 وما بعده.

وهناك سيناريوهات مختلفة للاستمرار وتصاعد العنف بعد انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2020 التي أُعلنت وسائل الإعلام فوز بايدن بها، والتي من المحتمل أن تستمر حتى عام 2021 وما بعده، من ضمنها ارتفاع منسوب الاستقطاب السياسي، ما قد يؤدي إلى ارتفاع في "الإرهاب المحلي"[58].

ويذكر مركز "تحليل بيانات الأزمات" الأميركي "ACLED" أن عواصم الولايات وبلدات "الأطراف" تشكّل نقاط انعطاف محتملة للعنف خلال مرحلة الانتخابات الرئاسية الأميركية وما بعدها، لا سيما في المناطق الريفية والضواحي التي كانت مناسبة بشكل خاص لتأسيس مجموعات الميليشيات وأنشطتها المنتظمة. في حين أن المدن ذات الكثافة السكانية المتوسطة ومناطق الضواحي تعمل كمواقع جذب رئيسية.

وفي دراسةٍ[59] أعدّها المركز في شهر تشرين الأول/أكتوبر تمّ توثيق نشاط متزايد لـ80 ميليشيا في الولايات المتحدة الأميركية غالبيتها العظمى من الجماعات المسلّحة اليمينية، حيث صعّدت الميليشيات اليمنية بشكل مطّرد من أنشطتها، وأخذت مكانة متزايدة في البيئة السياسية الأميركية.

وتشير الدراسة إلى أن العواصم وبلدات الأطراف، والمدن ذات الكثافة السكانية المتوسطة والضواحي ذات المناطق المركزية في جورجيا وميشيغان وبنسلفانيا وويسكونسن وأوريغون، هي الأكثر عُرضة لخطر زيادة نشاط الميليشيات فترة الانتخابات وما بعد الانتخابات، بينما نورث كارولينا وتكساس وفرجينيا وكاليفورنيا ونيو مكسيكو معرّضة لخطر معتدل.

---

https://www.dhs.gov/sites/default/files/publications/2020_10_06_homeland-threat-assessment.pdf

[58] Center of Strategic and International Studies, “The War Comes Home: The Evolution of Domestic Terrorism in the United States”, October 22, 2020.

https://www.csis.org/analysis/war-comes-home-evolution-domestic-terrorism-united-states

[59] ACLED, “STANDING BY: RIGHT-WING MILITIA GROUPS & THE US ELECTION”, October 21, 2020.

https://acleddata.com/2020/10/21/standing-by-militias-election/

وتقول الدراسة إن الدوافع التي حرّكت تلك الميليشيات التي تدرّب في المناطق الريفية وتمارس علاقاتها العامة وأعمالها الدعائية على مواقع التواصل الاجتماعي، هي أنشطة مرتبطة بالعدالة الاجتماعية مثل حركة "Black Lives Matter"، والقيود على الصحة العامة بسبب جائحة فيروس كورونا، والتهديدات الأخرى المتصورة لـ "الحرية" و "الحريات" وفق رؤية تلك المجموعات. وقد عرض الباحث الاجتماعي أوري كورن في مقالٍ نشرته "ذا ناشيونال انتريست" سلسلة من الحوادث والشواهد للتنبؤ باحتمال نشوب العنف المسلح في الساحة الأميركية عقب إعلان نتائج الانتخابات[60].

وتوصّل الكاتب في مقاله إلى عدم نفي احتمال العنف، واعتبره كهاجسٍ وسلسلةٍ من المخاوف التي تعتري نفوس الأميركيين، لكن لم يرجّحه مرتكزًا في مبناه البحثي على المؤسسات السياسية القوية الفعالة بشكلٍ خاص في الحد من مخاطر العنف. وهو يعوّل على قدرة الحرس الوطني أو الجيش المدّرب جيدًا. وبدأ طرح إمكانية نشوب عنف مسلّح في الانتخابات الأميركية، عندما سأل أحد المراسلين دونالد ترامب مؤخرًا عما إذا كان سيقبل انتقالًا سلميًا للسلطة حال خسارته الانتخابات القادمة، فرفض ترامب "الإقرار". وقال: "سنرى ما سيحدث".

وفي إشارة واضحة إلى الاقتراع عبر صناديق البريد، تابع قائلًا: "نرغب في التخلص من بطاقات الاقتراع (أي التصويت عبر البريد)، وإذا ما حدث ذلك سنحصل على انتخابات هادئة جدًا. حينئذ لن يكون هناك انتقال للسلطة. بل سيكون هناك استمرار (في إشارة إلى فوزه المؤكد حال إلغاء الاقتراع عبر البريد)"[61]. وفي آخر دقائق المناظرة الرئاسية الأولى، سأل مدير المناظرة كريس والاس، دونالد ترامب ما إن كان سيدعو أنصاره لالتزام الهدوء والامتناع عن إثارة الاضطرابات المدنية مباشرةً عقب انتخابات الرئاسة في 3 تشرين الثاني

---

[60] koren,ore, *Will America Erupt in Violence After the Election? Here's What the Research Say*, September 30, 2020.
https://nationalinterest.org/blog/reboot/will-america-erupt-violence-after-election-heres-what-research-says-169897

[61] Thomas Wright, *Large-Scale Political Unrest Is Unlikely, But Not Impossible*, the Atlantic, September 26, 2020.
https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2020/09/large-scale-political-unrest-unlikely-not-impossible/616509/

أم لا؟ ترامب لم يجاوب بالدعوة إلى ذلك بشكلٍ واضح بل قال: "أحثّ أنصاري على الذهاب إلى مراكز الاقتراع والمراقبة بحرص كبير، لأنّ هذا ما يتعيّن حدوثه. أحثّهم على فعل ذلك"[62].

ويذهب توماس فريدمان، الكاتب في صحيفة "نيويورك تايمز" أبعد من كورن بكثير في مخاوفه، إذ يقول في مقابلة مع شبكة "سي أن إن" الأميركية[63] إن "الولايات المتحدة مقبلة على حرب أهلية بشكلٍ محتم". ويشير فريدمان إلى أن "ما شاهدناه في الولايات المتحدة الأميركية مؤخرًا يشبه كثيرًا ما شاهدناه في لبنان قبل نشوب الحرب الأهلية"، معتبرًا أن "الخلاص الوحيد من خطر الحرب ربما يكون بكسب ترامب ولاية ثانية".

الإشارة إلى أن ترامب قد يلجأ إلى العنف المسلّح وغير المسلّح لرفض نتائج الانتخابات عقب إعلان خسارته، تقابلها "مخاوف" عبّر عنها المقرّبون منه بأن يلجأ "الديمقراطيون" إلى ذلك. وفي مقال بعنوان "الانقلاب القادم؟"[64] حذر المسؤول السابق في إدارة ترامب مايكل أنطون من أن الديمقراطيين يضعون الأساس لـ"الإطاحة غير القانونية وغير المشروعة بالرئيس ترامب من منصبه".

وقال أنطون إن "تكتيكهم هو تهيئة الجمهور للتفكير في أن ترامب سيحاول سرقة الانتخابات، وعندها حتى لو فاز فإنهم سيدّعون وجود خطأ أو شبهة تلاعب". يمكن أن يكون دفاع ترامب عن "حق امتلاك السلاح" وتمسّكه بـ "التعديل الثاني" الأرضية التي سينطلق منها لمحاولة حسم النتيجة لصالحه بعد تراجع حظوظ النزاع القضائي لإحباط إعلان فوز بايدن بالانتخابات، فيما تشهد البلاد اضطرابات أمنية واجتماعية غير مسبوقة منذ عقود. وبما أن "اليمين المتطرف" في أميركا يُعتبر من أشد المدافعين عن "حق امتلاك السلاح" فإن ترامب الذي دعم الميليشيات اليمينية في الاضطرابات الأخيرة التي شهدتها الولايات المتحدة، يراهن على الموضوع، ليس فقط لحشد قاعدة شعبية إلى جانبه، بل

---

[62] CNBC, *"President Donald Trump urges his supporters: 'Go into the polls and watch very carefully"*, September 29, 2020.
https://www.youtube.com/watch?v=HdECDoioHU

[63] سي أن أن عربية، "صحفي شهير لـ CNN :أخشى حربًا أهلية والحزب الجمهوري بات "بيت دعارة" سياسي"، 26 أيلول، 2020.
https://arabic.cnn.com/world/video/2020/09/26/v95355-tom-friedman-potential-second-civil-war

[64] Michel Anton, "*THE coming coup"*, American Mind, April 9, 2020.
https://americanmind.org/essays/the-coming-coup/

لخطوات قادمة سيحتاج فيها هذه المليشيات للدفاع عن سلطته، في حال قرر الإصرار على عدم قبول نتائج الانتخابات، كما لمّح في أكثر من مناسبة[65].

وقد ظهرت المخاوف من مرحلة ما بعد الانتخابات الأميركية وما يمكن أن ينتج عنها في متاجر الأسلحة، حيث قامت شركة "وول مارت" بإزالة جميع الأسلحة والذخيرة من طوابق المبيعات في متاجرها في الولايات المتحدة قبل أسبوع من "الثلاثاء الكبير"، لتجنّب أي سرقة محتملة للأسلحة النارية إذا تم اقتحام المتاجر وسط اضطرابات قد تحدث مع احتدام الخلاف حول نتائج الانتخابات الرئاسية. والجدير ذكره أن الشركة العملاقة تبيع الأسلحة النارية لحوالي نصف الولايات المتحدة، فيما قال العملاء إنه "لا يزال بإمكان الأميركيين شراء البنادق والذخيرة عند الطلب على الرغم من أنها لم تعد معروضة"[66].

واستنادًا إلى بيانات من النظام الوطني لفحص الخلفية الجنائية الفورية (NICS)[67]، ارتفع عدد عمليات التحقّق من خلفية شراء الأسلحة النارية إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في عام 2020 حيث سجّل حتى أيلول/سبتمبر 28,826,449 تحقيقًا في خلفية شراء السلاح، ويذكر أن ذلك لا يعكس عدد مبيعات الأسلحة.

وكان "مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية" قد أشار في دراسة[68] إلى أنه في حالة فوز جو بايدن، يمكن أن يشمل التهديد هجمات محدّدة من قبل المتطرفين البيض والميليشيات والأفراد الآخرين ذوي الصلة. في هذه الحوادث، من المحتمل أن تكون الأسلحة الأساسية هي الأسلحة النارية والمتفجرات، ومن المرجح أن يكون المستهدفون متظاهرين أو

---

[65] عباس الزين، *ترامب يُشهر "التعديل الثاني" بوجه بايدن.. الأسباب والدوافع*، موقع "الميادين نت"، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

https://bit.ly/3jJvyqH

[66] موقع "الميادين نت"، "أميركا: "وول مارت" تسحب الأسلحة من متاجرها قبل أسبوع من الانتخابات"، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

https://bit.ly/2HQItdt

[67] FBI, "NICS Firearm Checks: Month/Year", accessed November 2, 2020.

https://www.fbi.gov/file-repository/nics_firearm_checks_-_month_year.pdf/view.

[68] CSIS, op. cit.

https://www.csis.org/analysis/war-comes-home-evolution-domestic-terrorism-united-states

سياسيين أو أفرادًا على أساس عرقي أو ديني. وتحدّثت تقارير عن ارتفاع وتيرة اقتناء السلاح خوفًا من حالات الفلتان الأمني[69].

ليس الاستقطاب السياسي الحاد في أميركا حاليًا، وحده الذي يهدّد باندلاع العنف، بل تضاف إليه عوامل مسبِّبة ومرافقة في آن، أهمّها الأزمة الاقتصادية التي عزّزتها تداعيات تفشّي وباء كورونا، لا سيما مع اتساع الهوة الطبقية في المجتمع الأميركي عامة، حيث كشفت أحدث الإحصائيات الصادرة عن الاحتياطي الفيدرالي الأميركي عن تزايد اتساع الهوة الاقتصادية خلال العام 2020 بمعدلات خطرة في الولايات المتحدة الأميركية، تميزت "بصعود صاروخي لثروة أصحاب المليارات لمعدلات غير مسبوقة".

وأوضحت بيانات الاحتياطي الفيدرالي أن "شريحة 1٪ من كبار الأثرياء الأميركيين يسيطرون على نحو 34 تريليون دولار، مقابل 2 مليار دولار للشرائح الدنيا التي تشكّل 50٪ من المجتمع الأميركي". وأضافت البيانات عينها، أنّ شريحة 10 من كبار الأثرياء الأميركيين يسيطرون على ما يزيد عن 88٪ من أرصدة الشركات المصرفية. ويتحكّم الأميركيون من ذوي البشرة البيضاء بنحو 85٪ من مصادر الدخل مقابل 4٪ من ذوي البشرة السوداء[70].

---

[69] محمد المنشاوي، *الأميركيون يواجهون أزمة كورونا بشراء الأسلحة*، موقع "الجزيرة نت"، 24 آذار/مارس 2020.
https://bit.ly/2TNijut

[70] Tommy Beer, "*Top 1% Of U.S. Households Hold 15 Times More Wealth Than Bottom 50% Combined*", Forbes, October 8, 2020.
https://bit.ly/320Ln6k

خاتمة:

يستشعر العديد من الأميركيين خطر الميلشيات المسلّحة في الوقت الذي يذهب فيه البعض إلى التقليل من شأنها وتأثيرها، إلا أن ما تمر به الولايات المتحدة مؤخرًا، إما على صعيد تنامي الاضطرابات بخلفية عنصرية، أو على صعيد الأزمة الاقتصادية جرّاء جائحة كورونا، يجعلها تتصدّر المشهد الأميركي أمنيًا وسياسيًا، وهذا ما بدا واضحًا بظهورها الكثيف خلال المظاهرات المنددة بالعنصرية التي بدأت بعد مقتل جورج فلويد، أو في سياق موقفها الرافض لقرارات إغلاق الاقتصاد في العديد من الولايات داخل البلاد.

وتأتي صعوبة القيام بأي تعديلاتٍ دستورية لمنع تلك الظواهر كانعكاسٍ واضحٍ لرغبة سياسية تتعدد جوانبها وأطرافها في استغلال الميليشيات. وإذا كان ترامب يعبّر عن الجهة الداعمة لها فإن ظهور ميليشيات بأجنداتٍ مناوئة ومعادية لسياسات ترامب يهدّد جدّيًا بحربٍ أهلية غير مستبعدة، إذا ما تفاقمت الأزمات السياسية والاجتماعية الحالية.

ولأن المجتمع الأميركي بطبيعته مجتمع مركّب غير متجانس فإن مسألة اندلاع اشتباكات متفرّقة -على أقل تقدير-باتت متوقعة، وكثر الحديث عنها في الإعلام الأميركي في الأشهر الأخيرة. وعلى هذا النحو تسير أميركا إلى مجهول، عززه عدم القدرة على منع تلك الظواهر المسلّحة من خلال محاصرتها بمواد جديدة ومعدلة في الدستور الأميركي، بالإضافة إلى رغبة سياسية للأحزاب التقليدية وجماعات الضغط الأميركية في تنميتها لما في ذلك من مصلحة خاصة مادية ومعنوية.

هذه التطورات تعبّر في جوهرها عن مأزقٍ يطال الأسس التاريخية التي قامت عليها الولايات المتحدة، كحالة استيطانية، لمجموعات وأعراق مختلفة. وليس بالغريب أن تعود كل أيديولوجيا وعِرق إلى كينونتها الخاصة، مع دخول البلاد في أي أزمة، لتعبّر عن خصوصيتها، بالعنف، مع انتفاء الحاجة لـ "المواطنة الجامعة" التي لا تزال بعيدة عن التحقيق، وهذا ما يجعل ظهور الميليشيات المسلّحة في الأزمات الأخيرة كتعبير صريح عن تلك الخصوصية التاريخية، بحيث تشعر الجماعة المؤسسة أو الداعمة للميليشيا بأنها مهددة من الطرف الآخر، والآخر أيضًا يشعر بذات الدرجة من التهديد. وعلى الرغم من القوة التي تحاول الولايات المتحدة فرضها عالميًا فإن ظهور تلك الميليشيات في الأزمات يعبّر أيضًا

عن هشاشة داخلية، من المحتمل أن تتحوّل إلى عامل ضغطٍ ليس فقط على الأمن الداخلي، بل على السياسية الخارجية.

تنامي ظاهرة الميليشيات "تحت سقف القانون" والدعم السياسي لها، بالإضافة إلى الدوافع الاجتماعية، جميعها عوامل تضع مستقبل الولايات المتحدة الأميركية القريب أمام تحدياتٍ عديدة، ليس أقلّها مناوشات داخلية، وليس أكثرها محاولات محلية في الولايات للخروج عن السلطة أو السيطرة على السلطة. وهذا ما عبّرت عنه بوضوح، محاولة ميليشيا مسلحة في ميشيغان اختطاف حاكمة الولاية غريتشن ويتمر، وما كشفه مكتب التحقيق الفيدرالي الأميركي "إف بي آي" (FBI) من محاولات مماثلة لاختطاف مسؤولين في 5 ولايات مختلفة من ضمنهم "ضباط إنفاذ القانون"[71]. تلك الحالة تحمل في طيّاتها الدوافع الثلاثة لظهور الميليشيات وتحرّكها ضد السلطات المحلية: الدستور الذي يسمح للأفراد بامتلاك السلاح، والدعم السياسي من ترامب الذي كان كتب صراحةً على تويتر في نيسان/أبريل الماضي عبارة "حرروا ميشيغان" بوجه حاكمتها من الحزب "الديمقراطي"، والحالة الاجتماعية بما أن حاكمة الولاية كانت داعمة لـ"إغلاق الاقتصاد".

لذا، فإن تلك الحالة ليست هامشية بل تعبّر عن الوضع الذي تعيشه الولايات المتحدة وما يمكن أن تصل إليه، وفشلها لا يعني أنها لن تحصل مجددًا، بما أن أسباب حصولها لا تزال سارية المفعول. ويبقى السؤال، هل سنشهد حالات مماثلة يتخطى فيها الأمر العنف والسيطرة على مقرات حكومية إلى محاولاتٍ حقيقية للسيطرة على القرار في الولايات؟ وهل ستؤدي تلك الحالات إلى ظهور حالات مضادة يتحوّل فيها المشهد إلى حربٍ أهلية، يمكن أن تكون انفصالية في مرحلةٍ ما؟

[71] الجزيرة نت، "بعد محاولة اختطاف حاكمة ميشيغان.. إف بي آي يكشف مخططات لخطف حاكم ولاية فيرجينيا ومسؤولين آخرين"، 14 تشرين الأول 2020.

https://bit.ly/31YX7GK

الأعداد السابقة:

العدد	العنوان	التاريخ
العدد 1	الشيعة في البحرين	تموز 2011
العدد 2	المسلمون في فرنسا	أيلول 2011
العدد 3	الحركات السلفية في الدول العربية	تشرين الثاني 2011
العدد 4	الأقباط	تشرين الثاني 2011
العدد 5	الانتخابات النيابية في تونس	كانون الأول 2011
العدد 6	الحزب الشعبي الجمهوري التركي	كانون الأول 2011
العدد 7	حركة النهضة الإسلامية في تونس	تشرين الثاني 2012
العدد 8	الأحزاب الإسلامية في تركيا	كانون الأول 2012
العدد 9	الأزهر	كانون الأول 2012
العدد 10	أهم القوى السياسية في ليبيا بعد الثورة	كانون الثاني 2013
العدد 11	الحركات الإسلامية في الأردن	آذار 2013
العدد 12	أبرز العشائر السورية	نيسان 2013
العدد 13	المجموعات القتالية في سوريا	أيار 2013
العدد 14	مواقف المعارضة السورية من حزب اللّه	آب 2013
العدد 15	تظاهرات ساحة تقسيم – إسطنبول	أيلول 2013
العدد 16	حركة تمرّد المصرية	تشرين الأول 2013
العدد 17عدد خاص	مجازر الوهابية عبر التاريخ	تشرين الأول 2014
العدد 18	جمهورية القرم	أيار 2014
العدد 19	الأقليات في تركيا	أيلول 2014
عدد خاص	داعش	أيلول 2015
العدد 20 عدد خاص	خطوط النفط	شباط 2016
العدد 21	جماعة فتح اللّه غولن	تشرين الأول 2016
العدد 22	خطاب الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب حول السياسة الخارجية الأميركية	تشرين الثاني 2016
العدد 23	إدارة دونالد ترامب: مجلس الأمن القومي وأبرز المستشارين	نيسان 2017
العدد 24	رؤية المعارضة لتجربة المجالس المحلية	تشرين الأول 2017
العدد 25	القضية الفلسطينية وحل الدولتين	تشرين الأول 2017
العدد 26	مأساة مسلمي الروهينغا في ميانمار	كانون الأول 2017
العدد 27	الشيعة في باكستان	كانون الأول 2017
العدد 28	مسح شامل للعقوبات الأميركية على حزب اللّه	تموز 2018
العدد 29	الأزمة الخليجية في عامها الأول	تموز 2018

العدد	العنوان	التاريخ
العدد 30	جماعة الخوذ البيضاء في سوريا	تشرين الأول 2018
العدد 31	أبرز وقائع التعامل المعلن بين الكيان الإسرائيلي وفصائل من المعارضة السورية 2011 - 2018	تشرين الثاني 2018
العدد 32	المكوّنات السياسية في جنوب اليمن	كانون الأول 2018
العدد 33	قراءة في نتائج انتخابات الكونغرس النصفية لعام 2018	شباط 2019
العدد 34	استراتيجية الإمارات البحرية	آذار 2019
العدد 35	صعود اليمين المتطرف في أوروبا، أبرز العوامل والشخصيات والأفكار	أيار 2019
العدد 36	التدخل الإماراتي في اليمن: الأدوار والمصالح	تموز 2019
العدد 37	الحملات المعادية لحزب الله في ألمانيا	تشرين الأول 2019
العدد 38	وزارة الخزانة الأميركية الجهات والشخصيات والبرامج ذات الصلة بالعقوبات المالية	كانون الأول 2019
العدد 39	بعض أوجه التمويل الأميركي لمنظمات مدنية في لبنان	كانون الثاني 2020
العدد 40	مؤشرات عن واقع الولايات المتحدة الاميركية	تموز 2020
العدد 41	سدّ النهضة: النظام القانوني، والمفاوضات، والتمويل	أيلول 2020
العدد 42	العوامل المؤثّرة في حياد الدول: تجارب عالمية	أيلول 2020
العدد 43	بعض أوجه تمويلات الاتحاد الأوروبي لمنظمات من المجتمع المدني في لبنان	تشرين الأول 2020
العدد 44	سقطرى اليمنية.. مفتاح البحار السبعة	تشرين الأول 2020
العدد 45	العُملة الرقمية الصينية: نظرة عامة حول السوق والتكنولوجيا والآثار المحتملة	تشرين الأول 2020

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف 01/836610
فاكس 01/836611
خليوي 03/833438

Email: dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي
Baabda 10172010
P.O.Box: 27/47
Beirut – Lebanon